

واشنطن ترفض إنقاذ صناعة النفط الأميركية

تبحرت وعود الإدارة الأميركية بإنقاذ شركات النفط والغاز من أزمتها الخائفة، لتقتصر على دراسة تقديم قروض فقط، وتأكيد أن واشنطن لن تقوم بأي عملية إنقاذ مالي لتلك الشركات.

نيويورك - تلقت شركات النفط والغاز الأميركية ضربة شديدة بإعلان وزير الخزانة ستيفن منوتشين أن البيت الأبيض لن يقدم أي خطط إنقاذ مالي يستفيد منها المساهمون في تلك الشركات. وأكد أن واشنطن تدرس منح قروض لشركات القطاع النفطي المتضررة جراء هبوط أسعار النفط، مرجحاً أن يتعافى الاقتصاد خلال الربع الثالث من العام. وقال منوتشين في مقابلة مع شبكة "فوكس نيوز" إن إفراض شركات الطاقة خيار "ندرسه عن كثب" لكن الإدارة الأميركية لن تقوم بأي عملية إنقاذ مالي يستفيد منها المساهمون. وكان الرئيس دونالد ترامب قد أعلن الثلاثاء الماضي أنه طلب من إدارته وضع خطة مساعدة طارئة لقطاع الغاز والنفط. وكتب على تويتر "لن نخذل أبدا صناعة النفط والغاز الأميركية العظيمة. أصدرت تعليماتي إلى وزير الطاقة ووزير الخزانة لوضع خطة تتيح أموالاً حتى تكون هذه الشركات والوظائف المهمة جداً آمنة لوقت طويل في المستقبل".



ستيفن منوتشين

واشنطن لن تقدم خطط إنقاذ مالي يستفيد منها المساهمون

وأكد المستشار الاقتصادي للرئيس ترامب كيف هاسبت أنه يمكن أن يتكهن الناتج المحلي الإجمالي بين 15 و 20 في المئة خلال الربع الثاني، وأن أزمة الوباء تمثل "الصدمة الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية".

وأضاف أن الاقتصاد الأميركي خلال الأزمة المالية عام 2008 "فقد 8.7 مليون وظيفة... حالياً نخسر هذا العدد من الوظائف كل عشرة أيام".

وفي وقت توزع فيه الحكومة الأميركية مئات المليارات على الشركات والأفراد لتخفيف الصدمة الاقتصادية، أكد وزير الخزانة أن ارتفاع العجز لا يمثل مشكلة راهنة.

وقال منوتشين إن "الخبر السار هو الانخفاض الشديد لنسب الفائدة" وبالتالي فإن الجزء المخصص لدفع الديون في الموازنة "منخفض للغاية". وأضاف أنه "على المدى الطويل، سيكون علينا التعامل مع الديون... لكننا حالياً في حرب علينا حماية العمال والشركات الأميركية. وسنجدل قصارى جهننا لتحقيق ذلك".

شركات الطيران المصرية الخاصة تدعو القاهرة لتأميمها جزئياً

شبح الإفلاس وتسريح العمالة يحاصران شركات الطيران الخاصة



هبوط اضطراري قد يكون نهائياً

والقرارات المرغوبة لطح حزم التحفيز الاقتصادي وحزم الإنقاذ والحزم المالية اللازمة لإبقاء شركات الطيران في المنطقة على قيد الحياة".

وتوقع الاتحاد أن تصل خسائر إيرادات شركات الطيران في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تداعيات انتشار الوباء إلى 24 مليار دولار حتى نهاية شهر سبتمبر المقبل. ويرى محللون أن غموض آفاق الخروج من أزمة الوباء، وترجيح عدم عودة الإقبال على السفر بالمعدلات السابقة، حتى في حال انتهاء أزمة كورونا يزيدان الأمور تعقيداً، بسبب صعوبة وضع خطط للمستقبل. وتسببت كارثة انتشار فيروس كورونا في عمليات إلغاء واسعة النطاق للرحلات الجوية وإبقاء أسطول الطائرات على الأرض.

ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي تراجع إيرادات شركات النقل الجوي عالمياً بنحو 314 مليار دولار خلال العام الحالي. وكانت منظمة الطيران المدني الدولي قد ذكرت في بيان الأربعاء أن حركة نقل المسافرين جواً على مستوى العالم قد تفقد نحو 1.2 مليار مسافر بحلول نهاية شهر سبتمبر المقبل بسبب التأخير الكبير لوباء كورونا على الطلب، وهو ما يمثل انخفاضاً بواقع ثلثي عدد المسافرين.

الشركات خيار آخر سوى تسريح العمالة وتجميد النشاط كله". ولم تبد الحكومة المصرية أي نية لشراء حصص في شركات الطيران الخاصة، لكن وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية قالت إن وزارتي البترول والسياحة أعلنتا الأحد عن تخفيض طفيف في سعر وقود الطائرات بمجرد استئناف الرحلات كإجراء لمساعدة قطاع السياحة المتوقف.

وقال عبدالوهاب إنه يرفض مبادرة البنك المركزي الخاصة بمنح قروض للشركات المتضررة بفائدة قدرها 8 في المئة حتى تتمكن من تغطية الرواتب. وأردف قائلاً "ليس هناك أي مستفيد من هذا القرض سوى البنوك". وأشار إلى أن شركة طيران النيل، التي تأسست قبل 11 عاماً، عادت للربحية في العامين الماضيين وأنها توظف 850 شخصاً ولديها سبع طائرات مستأجرة من طراز إيرباص.

واتخذ الاتحاد الدولي للنقل الجوي تأخر حكومات الشرق الأوسط في تقديم الدعم لشركات الطيران لإنقاذها من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إجراءات منح انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأضاف أن "المشاركة بين القطاع العام والخاص هي ما سنؤتي بالثأر السريعة، وأنه بخلاف ذلك لن يكون أمامنا خيار آخر سوى تسريح العمالة وتجميد النشاط كله". ولم تبد الحكومة المصرية أي نية لشراء حصص في شركات الطيران الخاصة، لكن وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية قالت إن وزارتي البترول والسياحة أعلنتا الأحد عن تخفيض طفيف في سعر وقود الطائرات بمجرد استئناف الرحلات كإجراء لمساعدة قطاع السياحة المتوقف.

وقال عبدالوهاب إنه يرفض مبادرة البنك المركزي الخاصة بمنح قروض للشركات المتضررة بفائدة قدرها 8 في المئة حتى تتمكن من تغطية الرواتب. وأردف قائلاً "ليس هناك أي مستفيد من هذا القرض سوى البنوك". وأشار إلى أن شركة طيران النيل، التي تأسست قبل 11 عاماً، عادت للربحية في العامين الماضيين وأنها توظف 850 شخصاً ولديها سبع طائرات مستأجرة من طراز إيرباص.

واتخذ الاتحاد الدولي للنقل الجوي تأخر حكومات الشرق الأوسط في تقديم الدعم لشركات الطيران لإنقاذها من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إجراءات منح انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأضاف أن "المشاركة بين القطاع العام والخاص هي ما سنؤتي بالثأر السريعة، وأنه بخلاف ذلك لن يكون أمامنا خيار آخر سوى تسريح العمالة وتجميد النشاط كله". ولم تبد الحكومة المصرية أي نية لشراء حصص في شركات الطيران الخاصة، لكن وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية قالت إن وزارتي البترول والسياحة أعلنتا الأحد عن تخفيض طفيف في سعر وقود الطائرات بمجرد استئناف الرحلات كإجراء لمساعدة قطاع السياحة المتوقف.

طالبت شركات طيران مصرية بتدخل الدولة لشراء حصص فيها لإنقاذها من الإفلاس وتسريح موظفيها، ورفضت عرض البنك المركزي المصري بتقديم قروض بفوائد تصل إلى 8 في المئة لتخفيف أزمتها المالية.

القاهرة - طالبت شركة النيل للطيران الحكومية المصرية باتخاذ إجراءات لشراء حصص في شركات الطيران الخاصة لمساعدتها على تجاوز الأزمة الناجمة عن تداعيات إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. وعلقت مصر حركة الطيران في 19 مارس حتى إشعار آخر ضمن مجموعة من الإجراءات لإبطاء انتشار المرض التنفسي. وتأشلت شركات الطيران الخاصة الحكومة الشهر الماضي بالتدخل لوقف خسائرها والحيلولة دون انهيارها.

القاهرة - طالبت شركة النيل للطيران الحكومية المصرية باتخاذ إجراءات لشراء حصص في شركات الطيران الخاصة لمساعدتها على تجاوز الأزمة الناجمة عن تداعيات إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. وعلقت مصر حركة الطيران في 19 مارس حتى إشعار آخر ضمن مجموعة من الإجراءات لإبطاء انتشار المرض التنفسي. وتأشلت شركات الطيران الخاصة الحكومة الشهر الماضي بالتدخل لوقف خسائرها والحيلولة دون انهيارها.



يسري عبدالوهاب
شركات الطيران الخاصة لا تعرف إلى متى يمكننا تحمل الأزمة

وقدمت الكثير من حكومات العالم مساعدات مالية كبيرة لشركات الطيران، لمنع انهيارها وتسريح الموظفين، لكن منطقة الشرق الأوسط لم تشهد سوى

أطلقت الحكومات الأوروبية مساعدات غير مسبوقه لشركات الطيران التي تعاني من وقف حركة الطيران بسبب إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، في وقت لوحت فيه مجموعة إيرباص إلى قرب إعلان تسريح أعداد كبيرة من الموظفين.

فرانكفورت - بدأت ملامح برامج الحكومات الأوروبية لإنقاذ شركات الطيران المتضررة من جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) تتشكل، مع تعهد فرنسا وهولندا بتقديم ما يصل إلى 11 مليار يورو (11.9 مليار دولار) لإنقاذ شركة الطيران الفرنسية الهولندية إير فرانس كي.ال.أم واستعداد ألمانيا لتقديم حزمة مساعدات مماثلة لشركة الطيران الألمانية لوفتهانزا.

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أن خطط إنقاذ أكبر شركتي طيران في أوروبا من حيث عدد الركاب، ستأتي بعد أن حذرت الشركتان من تلاشي السيولة النقدية لديهما، وعدم القدرة على مواجهة تداعيات جائحة كوفيد - 19 دون مساعدة الدولة. كما انضمت الشركتان إلى أغلب شركات الطيران في العالم التي اضطرت إلى وقف تشغيل طائراتها ومنح عطلات للعاملين بعد إصابة حركة الطيران والنقل الجوي في العالم بالشلل بسبب الجائحة.

وبالنسبة إلى شركة إير فرانس كي.ال.أم تجاهلت حكومتا فرنسا وهولندا وهما أكبر مساهمين في الشركة خلافتها بشأن طريقة إدارة الشركة وقررتا تقديم حزمتي إنقاذ منفصلتين لها. في الوقت نفسه ما زالت خطة إنقاذ شركة لوفتهانزا التي تمتلك وتدير ما

ويأتي تحرك فرنسا وهولندا، واحتمالات تحرك ألمانيا لمساعدة شركات الطيران في الوقت الذي حذر فيه الاتحاد الدولي للنقل الجوي "إياتا" من احتمالات إفلاس نصف شركات الطيران في العالم بسبب جائحة كورونا المستجد. ومن المتوقع وصول خسائر مبيعات شركات الطيران الأوروبية بسبب الأزمة إلى 89 مليار دولار خلال العام الحالي. في الوقت نفسه فإن بريطانيا التي لا

أوروبا تضخ المليارات لمساعدة شركات الطيران المتعثرة

بسبب تداعيات جائحة كورونا. وكانت كوندور قد تضررت بشدة من إفلاس شركتها الأم توماس كوك البريطانية العملاقة للسياحة في العام الماضي. وتأتي حزمة الإنقاذ الجديدة على خلفية أزمة جائحة كورونا، بعدما ألغت شركة الطيران البولندية القابضة "بي. جي.ال." مؤخرًا صفقة الاستحواذ على الشركة التي تم الاتفاق عليها في يناير الماضي.

طائراتها ليعاد تاجيرها للشركة، حتى تتمكن الشركة من الحصول على تمويلات جديدة بقيمة 500 مليون دولار بضمانات من الحكومة النرويجية. ووافقت المفوضية الأوروبية على حصول شركة كوندور الألمانية للطيران المتعثرة مالياً على مساعدات جديدة من الدولة. وأصدرت المفوضية الإثنين موافقتها على برنامج قروض من الحكومة الألمانية للشركة بقيمة 550 مليون يورو

قدرتها التنافسية وعافيتها المالية. وفي النرويج قدمت شركة الطيران منخفض التكاليف النرويجية المتعثرة نوريجيان إير شتايل خطة لإعادة هيكلة جزء من ديونها الباهظة، تتضمن خفضاً كبيراً لحصة المساهمين الحاليين في الشركة. ووفقاً للخطة طلبت الشركة من حملة ثلاث شرائح من سنداتاتها الموافقة على تحويل 60 في المئة من هذه السندات على الأقل إلى مساهمة في الشركة وملكية في

تميل تقليدياً إلى استخدام أموال دافعي الضرائب لمساعدة الشركات الخاصة المتعثرة، قد توسع نطاق ضمانات القروض لتشمل شركات الطيران المؤهلة للحصول على مثل هذه الضمانات. ودفعت الأزمات بشركة الطيران الأوروبية إيرباص إلى توجيه طلب إلى العاملين في الشركة وعددهم 135 ألفاً للتغيب لاحتلال خفض أكبر للوظائف، وحذرت من أن بقاعها على المحك في غياب تحرك فوري.

وبدأت إيرباص تطبيق برامج منح إجازات تدعمه الحكومة وكانت البداية مع ثلاثة آلاف عامل في فرنسا إلا أن فوري يقول "الآن ربما نحتاج خطة لإجراءات أوسع نطاقاً".

وقالت مصادر في الصناعة إن خطة إعادة هيكلة مماثلة لما حدث في عام 2007 حين خفضت الشركة عشرة آلاف وظيفة، قد تطلق هذا الصنف ولكن فوري أشار إلى أن الشركة تبحث بالفعل "كل الخيارات" في حين تنتظر انضاح حال الطلب.

وقال أشخاص مطلعون على الأمر إن إيرباص تجري أيضاً مناقشات نشطة مع حكومات أوروبية بشأن استغلال اليات لمساعدة صناعات متضررة تشمل قروضا تضمينها الدولة. وفي بيان مشترك قال وزير المالية الفرنسي برنو لومير ونظيره الهولندي فوبكه هويكسترا بشأن برنامج إنقاذ شركة الطيران إير فرانس كي.ال.أم إنه "سيتم بذل كل الجهود للتعامل مع هذه الصدمة غير المسبوقة"، مضيفاً أنها سيدفعان شركة الطيران إلى استعادة



طائرات عاطلة عن العمل